

فلسطين التي يجب أن تكون مدينة مفتوحة لأتباع جميع الأديان، مسلمين ومسيحيين ويهود. هذه هي سياستنا بالنسبة إلى القدس وهي صلب كل شيء في الشرق الأوسط. من دون حل قضية القدس لا يمكن حل أي شيء. ولذلك فإن القضية مبدئية: على إسرائيل أن توقف الاستيطان وأن تحترم الأماكن المقدسة في القدس التاريخية ويجب أن يحترموا المسجد الأقصى. من دون مثل هذا الاحترام لا يمكن الوصول إلى سلام.

أما بالنسبة إلى المحادثات السورية - الإسرائيلية غير المباشرة فكما قلت عندما يكون الطرفان جاهزين لمواصلة ما انتهينا إليه فإننا مستعدون كي نبدأ. وبعد زيارة ميتشل هناك اندفاعاً أكبر لوقف الاستيطان. نأمل أن تلتزم إسرائيل هذه السياسة.

(.....)

وثيقة رقم 104 :

تصريح عضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية نبيل عمرو،
يطالب فيه بكشف الأسباب وراء تخلي السلطة الفلسطينية عن شرطها
وقف الاستيطان¹⁰⁴

8 أيار / مايو 2010

شدد عضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية نبيل عمرو على ضرورة أن تعرض القيادة الفلسطينية على مؤسسات المنظمة قرارها خوض مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل، مطالباً بكشف "الأسباب الحقيقية وراء تخلي القيادة الفلسطينية عن شرطها وقف الاستيطان في مقابل الانخراط في مفاوضات غير مباشرة مع الإسرائيليين".

وقال عمرو لـ "الحياة" إن "الموقف الفلسطيني كان واضحاً للغاية ولا لبس فيه، إذ دعا إلى وقف الاستيطان، واشترط تحقيقه أولاً قبل الانخراط في العملية السلمية واستئناف المسار التفاوضي". ونفى وجود ضمانات أميركية محددة في شأن وقف الاستيطان، وقال: "لا يتحدث عن هذه الضمانات سوى الجانب الفلسطيني... لم نسمع عنها من الأميركيين والإسرائيليين، بل العكس هو الصحيح".

واتهم الرئيس محمود عباس بأنه "يدّعي أن هناك ضمانات أميركية لتبرير قراره الذهاب إلى مفاوضات غير مباشرة". وتساءل مستنكراً: "لماذا لا نتحدث القيادة الفلسطينية بصراحة وتعرض موقفها المتعلق بأسباب اتخاذ هذا القرار، ونحن سنتفهمه... هناك قلق كبير جداً في الساحة الفلسطينية نتيجة اتخاذ هذا القرار الغامض".

وعلق على الضوء الأخضر الذي حصل عليه عباس من لجنة المتابعة العربية للمضي قدماً في المفاوضات غير المباشرة، معتبراً أن "الوضع الطبيعي أن يتم اتخاذ القرار أولاً فلسطينياً بعد تشاور داخلي وتفاهم، ثم بعد ذلك نعمل من أجل الحصول على دعم قرارنا الفلسطيني بمساندة عربية. وحين يتحقق ذلك، نسعى إلى الأميركيين لتسويق هذا القرار".



وأوضح أن "ما حدث هو أن أميركا وإسرائيل طرحتا استئناف المفاوضات غير المباشرة، فقبلت به القيادة الفلسطينية وسوّقته للحصول على غطاء عربي... وهذا فيه توريث للعرب". وتساءل: "كيف يمكن الآن للفلسطينيين أن يرفضوا قراراً حظي بدعم عربي في ضوء وجود اعتراضات كبيرة في صفوف الفصائل على هذا القرار؟".

وثيقة رقم 105 :

تعهد وزير الاقتصاد الوطني في حكومة فياض حسن أبو لبدّة بإخلاء السوق الفلسطيني من منتجات المستعمرات¹⁰⁵

8 أيار/ مايو 2010

جدة، اليوم، وزير الاقتصاد الوطني د. حسن أبو لبدّة، تعهده بإخلاء السوق الفلسطيني من منتجات المستوطنات نهاية العام الحالي، معتبراً قانون حظر بضائع المستوطنات ضرورة لإنجاح حملة مقاطعتها، مشدداً على تعارض العمل في المستوطنات مع المصالح الوطنية.

وقال في حديث لـ "وفا" إن قانون حظر بضائع المستوطنات ضرورة، لإنجاح حملة مقاطعة البضائع الإسرائيلية، ويجب أن تستند مصادرة السلع من التجار، والموزعين، إلى أساس قانوني سليم، بعيداً عن القضايا المتعلقة بالتهرب الضريبي، وعدم الانسجام مع المواصفات والمعايير وما شابه.

وأكد أن وجود القانون كان ضرورياً، ليعرف التاجر، والمستهلك، والمزود والموزع، أن التعامل مع هذه المنتجات غير قانوني، وسيلتزم من كان يعتقد بصوابية تداول بضائع المستوطنات بقرار المقاطعة بقوة القانون.

وعن التهديد الإسرائيلي بفرض عقوبات اقتصادية على السلطة، ردّاً على منع تداول بضائع المستوطنات في السوق الفلسطيني، أوضح أبو لبدّة، أن أصوات في إسرائيل هددت وتوعدت، وطالبت بعقوبات متناسين أن إسرائيل تفرض علينا عقوبات اقتصادية، فالحصار ما زال قائماً ولا يسمح لنا بالدخول إلى السوق الإسرائيلي، وحواجز الاحتلال ما زالت تقف أمام حركة تدفق البضائع.

واستغرب أن تطالب إسرائيل بفرض عقوبات على تنظيم السلطة لسوقها بما لا يتعارض مع أي اتفاقيات موقعة، مشيراً إلى أن الموقف الفلسطيني واضح ومنسجم مع الموقف الدولي، والأممي بأن المستوطنات غير شرعية، قائلاً "الحملة لا تستهدف المنتجات الإسرائيلية، نحن ملتزمون باستمرار تدفقها للسوق الفلسطيني على الرغم من عدم معاملتنا بالمثل من قبل إسرائيل".

وشدد أبو لبدّة على أن السلطة لا تخوض حرباً على سوقها مع الجانب الإسرائيلي، بل تسعى لتنظيم السوق الفلسطيني، وضمانة الحد الأدنى لكل مواصفة، حفاظاً على صحة وأمان المواطن.

ويضيف "لا نسعى للاصطدام بإسرائيل أو التنصل من اتفاقيتنا، نحن نسعى لتحرير اقتصادنا من علاقته بالمستوطنات، ومنع إمكانية تحقيق أي فائدة لهذه المستوطنات في اقتصادنا الوطني، وقطع شريان حياة المستوطنات الذي يتغذى من استهلاك السلع في السوق الفلسطيني".